2014

دولـة فلســـطين

هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي 2014

قال فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس:

إذا عمت الشفافية والمحاسبة في فلسطين فستكون لدينا دولة محترمة نستحقها، وأشار إلى أن هيئة مكافحة الفساد تعمل بشكل شفاف وأي شخص لديه انتقاد يستطيع توجيه الانتقاد لها لتصليح الأخطاء إن حصلت، ولكن نحن راضون كل الرضا عن عملها وما تقوم به على كل المستويات.

سيادة الرئيس محمود عباس (ابو مازن)

رئيس دولة فلسطين

قال دولة رئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد لله:

إن المربع الأول الذي ينطلق منه عمل الحكومة في عملية البناء والمأسسة والتنمية هو اجتثاث الفساد والفوضى وتحصين المجتمع والمؤسسات الوطنية من مخاطره وتداعياته.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
كلمة رئيس الهيئة	6
نبذة عن الهيئة	12-8
نبذة عن الاستراتيجية	15-13
انشطة الهيئة مع القطاع الحكومي	20-16
انشطة الهيئة مع القطاع الأهلي	25-21
انشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية	25
نشاطات اعلامية	28-26
المؤتمر السنوي لمكافحة الفساد	31-29
ابحاث ودراسات واصدارات ومطبوعات	37-32
الشكاوى وإنفاذ القانون	49-38
اقرارات الذمة المالية	53-50
التنظيم الإداري والمالي وتكنولوجيا المعلومات	58-54
المشاركة في الفعاليات العامة	61-59
المعيقات والتحديات	63-62

كلمة رئيس الهيئة:

بالرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها شعبنا، إلا أن الهيئة رفعت من وتيرة عملها خلال هذا العام وصولاً إلى انجازات حقيقية بخصوص مسؤولياتها ومهامها التي حددها القانون، فعلى صعيد انفاذ القانون، شهد هذا العام متابعة غير مسبوقة لحجم القضايا والبلاغات التي ترد الهيئة يومياً، وذلك بفضل تعاون الجميع – مؤسسات وأفراد، حيث كان لهم دور كبير في وصول الهيئة إلى المعلومات اللازمة بخصوص شبهات الفساد، أما على صعيد التوعية والتدريب والمشاركة المجتمعية فإن أنشطة الهيئة في هذا المجال استهدفت قطاعات متعددة على الصعيدين الرسمي والمجتمعي كان الهدف منها تعزيز المساهمة العامة في جهود مكافحة الفساد، كما وشهد هذا العام انضمام فلسطين لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وإجراء التقييم الذاتي بشكل طوعي قبل هذا الانضمام، ليكون استحقاقاً بعده.

ندرك صعوبة الحالة الفلسطينية سواء باستمرار الاحتلال الاسرائيلي وغياب المجلس التشريعي وصعوبة ممارسة مهامنا في قطاع غزة، إلا أننا سنستمر في عملنا مع شركائنا لتحقيق الأهداف التي رسمناها سوياً في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، آملين بأن تعود اللحمة الحقيقية لشعبنا وتعمل مؤسساته بكامل طاقتها ويتحقق حلمنا في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة. إنني على ثقة بأن شعبنا، ونحن من ورائه، سيتمكن من اجتثاث الفساد وتجفيف منابعه، وسنستمر الجنود الأوفياء لحماية مصالحه في شتى الميادين التي يتيحها القانون، وصولاً إلى مجتمعٍ خالٍ من الفساد، يسوده العدل والمساواة وتكافؤ الفرص، وتغلب فيه المصلحة العامة على المصالح الضيقة. وندعو شعبنا إلى نبذ الاشاعات والشكاوى والبلاغات الكيدية، على قاعدة "المتهم بريء حتى تثبت إدانته". ندرك حجم التحديات والمهام الصعبة التي نواجهها، وسنظل بعون الله ماضين في جهودنا لبناء مجتمع خالٍ من الفساد، مجتمع يستحقه أبناء وطننا الحبيب فلسطين، بدعم واضح وقوي من الإرادة السياسية ممثلة بسيادة الرئيس محمود عباس.

رفيق شاكر النتشة

رئيس هيئة مكافحة الفساد

تمهيد

نبذة عن الهيئة

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، وقد اتسم هذا التعديل بمحاكاةٍ وانسجامٍ تامٍ مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأصبح القانون قانوناً لمكافحة الفساد، بكافة أشكاله وخوَلها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

إختصاصات الهيئة:

1. حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها.
2. فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون .
3. التحقيق في الشكاوى التي تقدم عن جرائم الفساد.
4. التحقق من شبهات الفساد التي تنسب إلى الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون.
5. توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، وذلك من خلال :

أ. جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قاعدة بيانات وأنظمة معلومات وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية بمكافحة قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.

ب. التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.

ج. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع.

د. العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطرها وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والفاسدين.

6. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
7. إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإداراتها العامة.
8. مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقاً للإجراءات المرعية.
9. التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.
10. إعداد التقرير السنوي للهيئة.

صلاحيات الهيئة:

لتمكين الهيئة من ممارسة الاختصاصات والمهام المناطة بها، فقد خولت بمجموعة من الصلاحيات كما يلي :

1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوي بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري وجمع الإستدلالات بشأنها والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيق والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وفقا لأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة.
2. ملاحقة كل من يخالف أحكام هذا القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية عند اللزوم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات النافذة.

3. استدعاء الشهود والمعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد.
4. طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الإطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سِري التداول وفقاً للإجراءات القانونية النافذة.
5. التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد على أن يصدر قرار المصادرة بشأنها من المحكمة المختصة بنظر الدعوى.
6. مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناء على إخبار أو شكوى ترد إليها من أية جهة، وإذا تبين بنتيجة الدعوى أو التحقيق أن الإخبار أو الشكوى الواردة إلى الهيئة كاذبة أو كيدية يتم تحويل مقدمها إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبته وفقا للأصول القانونية المتبعة.
7. الطلب من محكمة جرائم الفساد وقف أي شركة أو جمعية أو هيئة أهلية أو نقابة أو أي هيئة اعتبارية عن العمل في حالة ارتكابها أي من جرائم الفساد، أو حل أي من هذه الهيئات وتصفية أموالها وحرمان كل من له علاقة بالجريمة المرتكبة من تأسيس أية هيئة مماثلة أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو مديراً لها لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات.
8. حق تحريك الدعاوى الخاصة بالجرائم المحددة بهذا القانون من خلال النيابة العامة ومباشرتها وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات الأُخرى ذات العلاقة ولا تقام هذه الدعاوى من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز وقف الدعوى بعد تحريكها أو التنازل عنها أو تركها أو التصالح عليها إلا في الحالات المحددة في القانون.

هيكل الهيئة:

أولاً: رئيس الهيئة:

رئيس الهيئة معالي السيد رفيق شاكر النتشة تم تعيينه بناءً على مرسوم رئاسي استناداً للمادة (3) بند (3) من قانون مكافحة الفساد المعدل.

ثانياً: المجلس الاستشاري:

استناداً للمادة (3) بند (7) من قانون مكافحة الفساد المعدل تم تشكيل المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد من السادة الأعضاء:

د. نبيل قسيس	رئيس جامعة بيرزيت السابق، ووزير المالية السابق
د. صبري صيدم	مستشار السيد الرئيس سابقاً، وزير الإتصالات الأسبق
د. ناصر القدوة	وزير الخارجية سابقاً ومندوب فلسطين لدى الامم المتحدة سابقاً
اللواء محمد ذيب منصور(أبو عاصم)	مساعد وزير الداخلية للشؤون الوطنية
أ.أحمد الصياد	نقيب المحامين الأسبق
د. ممدوح العكر	المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان السابق
د. نايف أبو خلف	وزير الحكم المحلي / رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح سابقاً
م. أنور البدوي	رجل أعمال / قطاع خاص

ثالثاً: الإدارات العامة: تتشكل الهيئة من الإدارات التالية:

1. ديوان رئيس الهيئة.
2. الإدارة العامة للشؤون القانونية.
3. الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة.
4. الإدارة العامة للتخطيط.

5. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.

6. دائرة الرقابة الداخلية.

رابعاً: نيابة مكافحة الفساد:

بناءً على طلب من رئيس الهيئة تم انتداب سبعة من أعضاء النيابة العامة بمن فيهم النائب العام المساعد لمكافحة الفساد للعمل مع الهيئة لمدة سنتين قابلة للتجديد، ويعتبر أعضاء نيابة مكافحة الفساد مختصين بالتحقيق في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005م ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك في كافة محافظات الوطن، وتباشر هذه النيابة المتخصصة بمساعدة موظفي الهيئة الذين يتمتعون بصفة الضابطة القضائية إجراءات التحقيق التي يتوجب عليهم القيام بها.

وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية، وتمارس هذه النيابة سلطتها في التحقيق والإحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات الصلة، بصفتها ممثلة للنائب العام في مباشرة وإقامة الدعوى الجزائية المتعلقة في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005م ، وبذات الوقت تتولى نيابة مكافحة الفساد تمثيل "هيئة مكافحة الفساد" لدى المحاكم.

إنجازات الهيئة خلال العام 2014 في مجال الوقاية والتوعية والتدريب:

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2012-2014):

مع انتهاء العام 2014 ينتهي العمل بالاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الأولى للأعوام 2012-2014، ويبدأ العمل على تطوير واقرار واصدار استراتيجية جديدة للسنوات الثلاث القادمة. من جهة أُخرى، جرى في الربع الأخير من العام 2014 تقييم تنفيذ الاستراتيجية الحالية والذي ساهم في إنجازه جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات التي شاركت الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية، وفاق مستوى تنفيذ الاستراتيجية النسبة 80%، لتكون إحدى الاستراتيجيات القليلة في المنطقة التي تحصل على هذا المستوى من الاهتمام من قبل أطراف تنفيذها، ومن خصائصها:

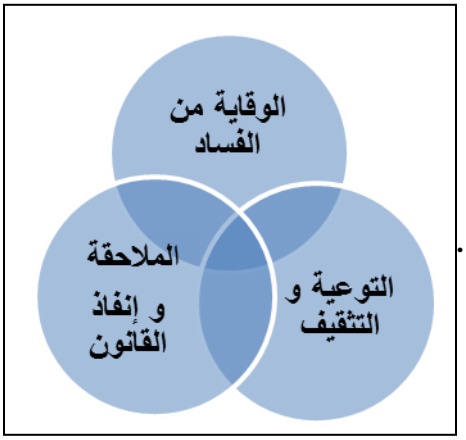

1. استراتيجية وطنية شاملة وليست خاصة بهيئة مكافحة الفساد.
2. أُعدت بعقول فلسطينية بمشاركة واسعة.
3. استندت إلى الاتفاقيات الدولية والعربية لمكافحة الفساد.
4. استندت إلى قانون مكافحة الفساد رقم 1 لعام 2005 (المعدل).

محاورها الرئيسية:

- المحور الأول: منع وقوع الفساد والوقاية منه.
- المحور الثاني: إنفاذ القانون والملاحقة القضائية.
- المحور الثالث: رفع مستوى الوعي والتثقيف والتدريب والمشاركة المجتمعية.
- المحور الرابع: تنسيق الجهود لمكافحة الفساد.
- المحور الخامس: التعاون الدولي.
- المحور السادس: تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

خلال العام 2014 استمرت الهيئة في تنفيذ 24 خطة مشتركة مع أطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، منها 3 خطط وقعت مع شركاء جدد في العام 2014.

2012	2013	2014
1. وزارة الداخلية	1. النيابة العامة	1. وزارة الثقافة
2. وزارة الشؤون الخارجية	2. الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات	2. الهيئة الأهلية لتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون
3. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية	3. معهد أريج	3. الهيئة الاستشارية PCS والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية PNIN
4. وزارة التربية والتعليم العالي	4. جمعية مدققي الحسابات	
5. وزارة الحكم المحلي	5. شبكة أمين الإعلامية	
6. ديوان الموظفين العام	6. شبكة المنظمات الأهلية	
7. ديوان الرقابة المالية والإدارية	7.طاقم شؤون المرأة	
8. مجلس القضاء الأعلى	8.مؤسسة مفتاح	
9. وزارة العدل		
10. جمعية انعاش الأسرة		
11. مركز مساواة		
12. بيالارا		
13. الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان		

خلال العام (2014) وصل عدد النشاطات والفعاليات التي نفذتها الهيئة وشركائها 221 نشاط، منها دورات تدريبية، لقاءات، حلقات تلفزيونية، مسابقات، احتفالات تكريم، ورشات عمل لرفع الوعي بقضايا

وجهود مكافحة الفساد، ومسابقات، إضافة إلى ذلك تم انجاز أكثر من 200 دراسة ومشروع طلابي من خلال معلمي وطلبة المدارس الحكومية في الضفة الغربية.

بلغ عدد المشاركين في نشاطات الهيئة لهذا العام 4608 موظف وناشط وممثل من مؤسسات مدنية وعسكرية وأمنية وجمعيات أهلية ومجتمع مدني وطلبة جامعات وكليات ومدارس ومعلمين ومشرفين تربويين ورجال دين ودبلوماسيين.

أصدرت الهيئة وشركاؤها هذا العام (2014) دراستين وكتيبين توثيقيين لورشتي عمل، وكتيب ابداعات طلابية، ومطويتين توعويتين، واستراتيجية شبابية، وبوسترين، كما وشاركت في معرض الكتاب الذي نظمته وزارة الثقافة، ونفذت بالتعاون مع الشركاء خمس حلقات تلفزيونية بثت على الفضائيات الفلسطينية.

وهدفت هذه النشاطات إلى تعزيز المشاركة في جهود مكافحة الفساد ومناقشة التدابير الوقائية من الوقوع في شبهات فساد وتغيير السلوك المجتمعي، وتمكين الفئات المستهدفة بخصوص قانون مكافحة الفساد، وقضايا اخرى مثل المشاركة والمساءلة المجتمعية والرقابة الداخلية والخارجية والتقارير الرقابية والاتفاقيات العربية والدولية بخصوص مكافحة الفساد ودور هيئة مكافحة الفساد واليات الابلاغ عن شبهات فساد. كما وهدف جزء من هذه الانشطة لحث الفئات المستهدفة للانخراط في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وقد وفرت هذه النشاطات منبراً لجميع الفئات المستهدفة.

أولاً : انشطة رفع مستوى الوعي والمشاركة المجتمعية بالتعاون مع القطاع الحكومي:

1. وزارة التربية والتعليم العالي:

1. نفذت الهيئة العديد من الانشطة مع وزارة التربية والتعليم العالي:

- **1.1 مسابقات طلابية في مديريات شمال الخليل، الخليل، جنوب الخليل:**

بتاريخ 2014/3/9 نظمت الهيئة والوزارة حفل تكريم لـ 48 من المدرسين والمدرسات والطلبة الفائزين في مسابقة الابداعات الطلابية في الكتابة والرسم.

- **1.2 تنظيم خمسة لقاءات في مديريات التربية والتعليم مع مشرفي ومعلمي وزارة التربية والتعليم:**

نظمت الهيئة اللقاءات 5 بهدف مناقشة خطط المشاريع الطلابية والتزامها بقانون مكافحة الفساد، كما نفذت الهيئة وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم 5 لقاءات مع مشرفي ومعلمي وزارة التربية والتعليم خلال الفترة 16-2014/2/20، استهدفت 152 معلم ومعلمة ممن سيشرفون على هذه المشاريع.

- **1.3 جلسات تحكيم للمشاريع الطلابية:**

ضمن المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج الدور التربوي في مكافحة الفساد والذي ينفذ بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم وخلال الفترة 21-2014/4/30 نظمت الهيئة والوزارة 16 جلسة تحكيم لوائي في محافظات الضفة الغربية، وتم فيها تحكيم المشاريع الطلابية التي كلفت المدارس انجازها.

1.4 حفل تكريم الفائزين في برنامج تحكيم المشاريع الطلابية:

بتاريخ 2014/9/22 تم تكريم المدارس والمشرفين والطلبة الفائزين في المشاريع الطلابية حول الدور التربوي في مكافحة الفساد للعام الدراسي 2013-2014.

2. وزارة الأوقاف:

تنظيم حفل تكريم في رام الله للمدارس الشرعية المشاركة في فعاليات مكافحة الفساد للعامين 2013 -2014:

قامت المدارس الشرعية بتنظيم العديد من فعاليات مكافحة الفساد، والتي احتوت على اشكال مختلفة من المسرحيات والرسومات وخطب ووعظ دينية، وبتاريخ 2014/3/5 تم تنظيم حفل تكريمي لجميع المدارس والمعلمين والطلبة المشاركين في هذه الفعاليات.

3. وزارة الشؤون الاجتماعية:

تنظيم ورشة عمل في رام الله بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية وشركائها:

حيث نظمت الهيئة ووزارة الشؤون الاجتماعية، بتاريخ 2014/11/17، ورشة عمل حول دور وزارة الشؤون الاجتماعية وشركائها في مكافحة الفساد، استهدفت 143 من العاملين بالوزارة والجمعيات الخيرية التي تشكل الوزارة جهة اختصاصها

4. وزارة الحكم المحلي:

- **دورتين تدريبيتين في رام الله بالشراكة مع وزارة الحكم المحلي:**

نظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة الحكم المحلي ومشاركة ديوان الرقابة المالية والادارية دورتين تدريبيتين حول دور الرقابة ومكافحة الفساد للعاملين في وزارة الحكم المحلي الاولى بتاريخ 22 و 23 /2014/1 والثانية بتاريخ 5 و 204/11/9 استهدفتا 120 متدرب من موظفي الوزارة ومديرياتها من الفئة الأكثر عرضة للفساد في مختلف التخصصات.

5. وزارة الشؤون الخارجية:

- **ورشة عمل في رام الله بالشراكة مع وزارة الشؤون الخارجية:**

نفذت الهيئة بالتعاون مع زارة الشؤون الخارجية ورشة عمل حول "دور وزارة الشؤون الخارجية في مكافحة الفساد" بتاريخ 2014/3/12، شارك فيها 32 من الدبلوماسيين وموظفي الوزارة، وتحدث في الورشة رئيس هيئة مكافحة الفساد ووزير الشؤون الخارجية. اضافة الى اوراق عمل تم تقديمها من قبل الهيئة.

6. وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية:

نظمت الهيئة بالتعاون مع وزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ومشاركة وزارة المالية وديوان الرقابة المالية والادارية دورة تدريبية لموظفي وزارة الداخلية وضباط الأجهزة الأمنية في اجراءات الرقابة الداخلية ومكافحة الفساد بتاريخ 18 و2014/2/19 استهدفت 36 من ضباط الاجهزة الامنية وموظفي الوزارة.

7. وزارة الثقافة:

نظمت الهيئة وبالتعاون مع وزارة الثقافة:

7.1 المشاركة في معرض الكتاب السنوي 2014:

ضمن الخطة المشتركة بين الهيئة ووزارة الثقافة، شاركت الهيئة في معرض الكتاب السنوي الذي نظمته الوزارة خلال الفترة 10-2014/4/20. حيث خصص للهيئة زاوية لعرض منشوراتها والمنشورات المشتركة بين الهيئة وشركائها، كما قامت الهيئة خلال المعرض بنشر توعية للمواطنين حول آليات وطرق الابلاغ عن شبهات الفساد باستخدام شريط متحرك.

7.2 نـدوة ثقافيــة لمكافحــة الفســاد علــى هــامش معرض الكتاب السنوي 2014:

على هامش المعرض ايضا تم استضافة رئيس هيئة مكافحة الفساد في ندوة بعنوان "النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الثقافة الاسلامية والعربية" في مدينة البيرة، وذلك بتاريخ 13/4/ 2014.

7.3 مسابقة لرسم الكاريكاتير بالشراكة مع وزارة الثقافة:

نظمت الهيئة ووزارة الثقافة مسابقة كاريكاتيرية استهدفت المهتمين بالرسم الكاريكاتيري في فلسطين والشتات، حيث تم اختيار اثنتي عشر لوحة فائزة من بين تسعة وخمسين لوحة مشاركة. وتم تحكيم الرسومات من خلال لجنة تحكيم مشتركة ومعرض تقييمي متنقل في ثلاث جامعات على النحو التالي:

1. جامعة النجاح بتاريخ 2014/11/10،
2. جامعة القدس بتاريخ 2014/11/16،
3. كلية دار الكلمة الجامعية للفنون والثقافة بتاريخ 2014/11/18

تـم فيهـا عـرض اللوحـات المشـاركة لطـلاب كليـات الفنـون والأكـاديميين والإداريـين وتمـت عمليـة التصويت، حيث بلغ عدد المصوتين 279 شخص.

7.4 ورشة عمل في رام الله بالشراكة مع وزارة الثقافة:

نظمت الهيئة والوزارة، بتاريخ 2014/12/1، ورشة عمل حول الدور الثقافي في رفع مستوى الوعي العام في قضايا مكافحة الفساد، استهدفت 87 من موظفي الوزارة وشركائها من مؤسسات ثقافية، تخللها توزيع اقرارات الذمة المالية على المكلفين الخاضعين من المؤسسات الأهلية المشاركة.

7.5 دورة تدريبية في رام الله بالشراكة مع وزارة الثقافة وشركائها:

نظمت هذه الدورة بحضور 40 من المشاركين في الورشة اعلاه ومتابعة لها وذلك خلال الفترة 2و2014/12/3، وهدفت الى تعزيز الوعي بقضايا الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد، وذلك لتحسين مخرجات الخطة المشتركة بين الهيئة والوزارة الداعية إلى تغيير سلوكيات المجتمع وثقافته بخصوص أشكال الفساد التي ينص عليها القانون والخروج بالتوصيات لخطة 2015-2017.

8. وحدة شؤون المحافظات:

نفذت الهيئة عدة لقاءات بالتنسيق مع وحدة شؤون المحافظات عدة فعاليات:

8.1: ورشة عمل بالتعاون مع محافظة الخليل:

نفذت الهيئة ورشة بعنوان تفعيل دور النزاهة والشفافية في قطاع المؤسسات الحكومية بتاريخ 2014/1/26، شارك فيها 180 من موظفي القطاع العام ومنتسبي الاجهزة الامنية وممثلي عن المؤسسات الشعبية والمجتمع المدني، حيث تحدث في الورشة كل من رئيس هيئة مكافحة الفساد، ومستشار الرئيس لشؤون المحافظات، وقدمت في الورشة أوراق عمل من المحافظة والهيئة والنيابة العامة وجامعة القدس وجامعة الخليل.

8.2: ورشة عمل بالتعاون مع محافظة قلقيلية:

نفذت الهيئة ورشة عمل حول دور المؤسسات الرسمية والشعبية في مكافحة الفساد استهدفت 85 من ورؤساء البلديات والمجالس المحلية وممثلين عن المؤسسات الرسمية والشعبية في المحافظة بتاريخ 2014/1/28. حيث قدمت مداخلات واوراق عمل من قبل المحافظة والهيئة.

8.3: تنظيم ورشة عمل بالتعاون مع محافظة اريحا والاغوار:

نفذت الهيئة والمحافظة ورشة عمل في قاعة المحافظة تحت عنوان " تفعيل المساءلة المجتمعية وتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة" بتاريخ 2014/9/10 استهدفت 63 من العاملين في المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية والجمعيات الخيرية. وقدم في الورشة اوراق عمل من ديوان الرقابة المالية والادارية والهيئة.

ثانياً : نشاطات استهدفت القطاع الأهلي :

نفذت الهيئة واللجنة الأولمبية ومؤسسات المجتمع المدني وجمعيات الخيرية والتعاونية ورشات عمل استهدفت 528 من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الخيرية في الضفة الغربية ومنظمات المجتمع المدني وذلك في رام الله وبيت لحم والخليل.

اللجنة الأولمبية الفلسطينية:

نظمت الهيئة واللجنة الأولمبية الفلسطينية ورشة عمل حول ' المؤسسات الرياضية ودورها في مكافحة الفساد' بتاريخ 2014/1/11، شارك في الورشة 133 من الشخصيات الرياضية والإعلامية ورؤساء الاتحادات والأندية الرياضية، وافتتح الورشة كل من رئيس اللجنة الأولمبية ورئيس هيئة مكافحة الفساد وقدمت فيها ثلاث أوراق عمل من اللجنة والهيئة.

مؤسسة "مفتاح":

نفذت الهيئة بالتعاون مع مؤسسة "مفتاح" أربع ورش عمل:

1.مؤتمر اختتام مشروع " تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد":

نظمت الهيئة ومؤسسة مفتاح مؤتمر اختتام مشروع "تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد بتاريخ 2014/1/16 في رام الله بحضور عدد كبير من ممثلي المؤسسات الرسمية والأهلية وشركاء الهيئة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، تخلل المؤتمر عرض ملخص لإنجازات الخطة المشتركة، وتوزيع شهادات على الشباب المشاركين في إحدى الدورات التي نفذتها الهيئة ومفتاح ضمن هذه الخطة.

2. دورة تدريب مدربين في رام الله بالشراكة مع مؤسسة مفتاح:

نفذت الهيئة دورة تدريب مدربين حول آليات تعزيز دور الشباب في مكافحة الفساد خلال فترة 06– 15 /2014/11، استهدفت على مدار ستة أيام 29 متدرب ومتدربة من شبكة الشباب الفاعل سياسياً واجتماعياً.

3. تنظيم أربع ورشات عمل في الجامعات الفلسطينية بالشراكة مع مؤسسة مفتاح:

نظمت الهيئة ومؤسسة مفتاح وشبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً واجتماعياً أربع ورشات عمل في الجامعات الفلسطينية حاضر فيها شباب تم إعطائهم التدريب المناسب لتنفيذ هذه الورشات، التي شارك فيها 113 طالب وطالبة، عُقدت هذه الورشات في جامعة بيرزيت بتاريخ 2014/11/24، وجامعة الخليل بتاريخ 2014/11/25، وجامعة بيت لحم بتاريخ 2014/12/4 وطلبة جامعة النجاح عقدت ورشة لهم في المركز الشبابي للتطوير والإبداع بتاريخ 2014/12/31.

4. نشاطات مجتمعية "مع الشارع" في خمس محافظات بالشراكة مع مؤسسة مفتاح:

نظمت الهيئة لقاءات بعنوان برنامج مع الشارع في الميادين الرئيسية في خمسة محافظات فلسطينية (طولكرم، نابلس، الخليل، رام الله، بيت لحم) وذلك بتاريخ 2014/12/18، حيث هدفت إلى إستمزاج الآراء بمدى معرفة المواطنين بواقع الفساد، ومدى وعيهم بقانون مكافحة الفساد وأشكاله ودور الهيئة كجسم رسمي في هذا الإطار.

جانب من أحد اللقاءات في محافظة رام الله – 2014/12/18

جانب من أحد اللقاءات في محافظة نابلس – 2014/12/18

جانب من أحد اللقاءات في محافظة بيت لحم– 2014/12/18

جانب من أحد اللقاءات في محافظة طولكرم– 2014/12/18

شبكة المنظمات الأهلية:

1. **دورة تدريبية في رام الله بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية:**

نظمت الهيئة دورة تدريبية حول "تعزيز قدرات الشباب في مكافحة الفساد" بتاريخ 19و2014/1/20، شارك فيها 25 متدرب من العاملين في منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من مواجهة الفساد ونشر مبادئ النزاهة والشفافية في منظمات المجتمع المدني، وسيتبع الدورة أنشطة توعوية في المؤسسات التي يعمل فيها المشاركون في هذه الدورة.

تناولت جلسات التدريب المواضيع الآتية:

1. التعريف بقانون مكافحة الفساد.
2. المواطنة وعلاقتها بمكافحة الفساد.
3. آليات العمل وطرق مكافحة الفساد.
4. تطوير خطة من قبل المتدربين للتدخل بهدف الاسهام في توعية ونشر مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة بين أوساط الشباب، وطرق وأساليب طرح القضايا المتعلقة بالفساد والتبليغ عنه.

2. **ورشة عمل في نابلس بالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية:**

نفذت الهيئة والشبكة ورشة عمل حول آليات تعزيز النزاهة والشفافية في مؤسسات المجتمع المدني بتاريخ 2014/1/23 ، شارك فيها 44 من ممثلي المجتمع المدني والإعلام، وهدفت إلى توعية القائمين على المنظمات الأهلية بقانون مكافحة الفساد وعمل الهيئة.

الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية:

1. تنظيم ورشة عمل في طولكرم:

غير الحكومية

ورشة عمل حول استراتيجية مكافحة الفساد في القطاع الأهلي بتاريخ 2014/1/21، شارك فيها 53 من ممثلي المؤسسات الرسمية والشعبية في محافظة طولكرم.

2. تنظيم ورشة عمل في جنين:

أما ورشة العمل الثانية فعقدت بتاريخ 2014/5/5 في محافظة جنين حول "هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وشارك في الورشة 48 ممثل عن المؤسسات الرسمية والشعبية في المحافظة.

3. تنظيم ورشة عمل في سلفيت:

نفذت الهيئتين ورشة عمل ثالثة في مدينة سلفيت بعنوان " هيئة مكافحة الفساد والمؤسسات الأهلية الفلسطينية" بتاريخ 2014/9/2 شارك فيها 79 من العاملين في المؤسسات الأهلية القاعدية.

4. دورة تدريبة في رام الله:

نظمت الهيئة والهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية دورة تدريبية حول "آليات الرقابة الداخلية المانعة للفساد داخل المؤسسات الأهلية الفلسطينية" بتاريخ 11و12و2014/11/13 استهدفت 19 من العاملين في المؤسسات الأهلية الفلسطينية، وهدفت إلى تنفيذ مجموعة من البرامج التوعوية على المستويات المحلية.

لقاءات تعريفية حول مسابقة البحث القانوني المتميز:

بالتعاون مع الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون– استقلال– نُظمت أربع لقاءات في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية (جامعة الخليل، جامعة فلسطين الأهلية، الجامعة العربية الأمريكية، جامعة الأزهر) حول مسابقة البحث القانوني المتميز بتاريخ 2014/10/29،28،20،15 شارك فيها 318 طالب من كليات الحقوق في هذه الجامعات، حيث تم تعريف الطلبة بشروط المسابقة وحثهم على المشاركة فيها.

ثالثاً: أنشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية:

قامت الهيئة بتنفيذ لقاءات وورش عمل مع طلبة الجامعات والكليات والمعاهد الفلسطينية بهدف رفع مستوى الوعي بأساليب مكافحة الفساد حيث استهدف هذه النشاطات 632 من الطلبة من مختلف التخصصات.

1. لقاء للتعريف بهيئة مكافحة الفساد بالتعاون مع جامعة القدس:

نفذت الهيئة ورشة عمل حول هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية عملها، اختصاصاتها، صلاحياتها، وأهدافها، بتاريخ 2014/9/28 في قاعة جامعة القدس استهدفت 200 من أساتذة الكليات وطلاب وطالبات الجامعة، وتحدث في الورشة رئيس هيئة مكافحة الفساد وعميد كلية الحقوق د. ابراهيم شعبان.

2. لقاء للتعريف بهيئة مكافحة الفساد لقاء مفتوح مع طلبة جامعة فلسطين الأهلية:

نظمت الهيئة لقاء مفتوح مع طلبة الجامعة حول دور الهيئة عملها، اختصاصاتها، صلاحياتها، وأهدافها، بتاريخ 2014/11/30 في قاعة جامعة فلسطين الأهلية استهدفت 250 من أساتذة الكليات وطلاب وطالبات الجامعة.

خامساً: نشاطات إعلامية:

أولت الهيئة منذ تأسيسها اهتماماً كبيراً بموضوع الإعلام والتوعية من خلاله نظراً لأهمية تحقيق التواصل والفهم المشترك مع المواطنين وضمان مساهمتهم في جهود مكافحة الفساد، والتحديات التي تواجهها الهيئة تفرض بالضرورة تعاون جميع الجهات الرسمية والمجتمع المدني والمواطنين وزيادة معرفتهم ووعيهم بأهمية مكافحة الفساد، لخلق بيئة تقوم على أساس النزاهة الشفافية والمساءلة، إن وسائل الإعلام تعتبر من المصادر الأساسية للمعلومة عند كثير من المواطنين، والتي يبني عليها الأفراد مواقفهم بل يمتد تأثيرها

إلى القيم وأنماط السلوك، فقد يحدث أن يتقبل المجتمع قيماً كانت مرفوضة قبل أن تحملها الرسالة الإعلامية، أو يرفض قيماً كانت سائدة ومقبولة مستبدلاً بها قيماً جديدة، حيث تتعامل الهيئة مع كافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية إما بتزويدهم بالمعلومة المطلوبة أو عمل لقاءات مباشرة فيما يخص التناول الموضوعي لحالات الفساد المختلفة بعد صدور الأحكام القضائية، والنشاطات التي تقوم بها الهيئة من خلال الندوات والمحاضرات التي تقام بالتنسيق مع المؤسسات الحكومية والإعلام الحكومي والخاص والأهلي والمؤسسات والمراكز الشبابية والمدارس والجامعات والتجمعات النسوية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع المحلي، وقد نظمت الهيئة مؤتمراً ودورة تدريبية وورشة عمل ولقاءات تلفزيونية وإذاعية وأعدت فلماً وثائقياً وتقارير مقروءة حيث بلغ عدد المشاركين 396 من الاعلامين وطلبة كليات الإعلام والمجتمع المحلي، نوجزها كما يلي:

1. حلقة بعنوان "**الفساد بين الشريعة والقانون**" بالتعاون مع الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات، حيث بثت بتاريخ 2014/3/5.

2. إعداد وبث حلقة بالتعاون مع الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" بعنوان "**هل نحن بحاجة إلى محكمة استئناف متخصصة في قضايا الفساد**"، حيث بثت بتاريخ 2014/3/28 وناقشت هذه الحلقة حاجة المجتمع الفلسطيني والمؤسسة القضائية إلى محكمة استئناف متخصصة بقضايا الفساد.

3. حلقة أُخرى بالتعاون مع الهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" بعنوان "**الإعلام وتغطية قضايا الفساد المنظورة أمام المحاكم**"، حيث بثت بتاريخ 2014/4/4، وطرحت التغطية الإعلامية لقضايا الفساد المنظورة أمام القضاء الفلسطيني.

4.بالتعاون مع طاقم شؤون المرأة تم إعداد وبث حلقتين تلفزيونيتين ضمن برنامج نقطة وآخر السطر:

4.1: الحلقة الأولى: تم بثها بتاريخ 2014/4/2 على قناة الفلسطينية حول "**مدى تضرر النساء وحقوقهن بوجود الفساد بالمجتمع**".

4.2: الحلقة الثانية: تم بثها بتاريخ 2014/4/9 على قناة الفلسطينية حول " **التعريف الدولي للفساد، وكيف تمارس الهيئة عملها في غزة في ظل الانقسام، والصعوبات التي تواجهها الهيئة للبت في القضايا**"

5. "**تحضير ونشر تقرير في عدد 361 من صحيفة صوت النساء بتاريخ 6 آذار 2014**" .

تناول هذا التقرير انخفاض شكاوى النساء وضعف الشكاوى ضدهن بسبب غياب السيدات عن مراكز صنع القرار وعدم تسليمهن المراكز الحساسة والهامة في المؤسسات، ويسلط الضوء على أن المرأة هي الأكثر تضرراً من قضايا الفساد وذلك إن مورس الفساد ضدها أو بتأثيرها نتيجة تورط زوجها أو إبنها أو غيرهما من أفراد العائلة.

6.المشاركة في المجلة الدورية لوزارة الحكم المحلي:

شاركت الهيئة بثلاثة مقالات في المجلة الدورية التي تصدر عن الوزارة بشكل ربع سنوي، ونشرت المقالة الأولى بتاريخ ابريل/2014 في العدد 18 من المجلة بعنوان "مكافحة الفساد واجب وطني"، ونشرت المقالة الثانية بتاريخ تموز/2014 في العدد 19 من المجلة بعنوان "الفساد في فلسطين حقيقة أم وهم" بقلم د. حمدي الخواجا/مدير عام التخطيط، ونشرت المقالة الثالثة بتاريخ تشرين ثاني/2014 في العدد20 من المجلة بعنوان" الرقابة ومكافحة الفساد في الهيئات المحلية" بقلم رولا الكبيجي/ موظفة في قسم الدراسات. حيث أن هذه المجلة يوزع منها 2000 نسخة ورقية على جميع الهيئات المحلية، والمؤسسات الإعلامية، والمؤسسات الرسمية، بالإضافة إلى أنها توزع الكترونيا على 7000 مشترك.

توجهات وعلاقات

مكافحة الفساد واجب وطني

هيئة مكافحة الفساد

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة (2010)، بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة (2005)، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد.

وعليه لابد من توضيح أشكال الفساد والجهات التي ينطبق عليها قانون مكافحة الفساد، إضافة إلى آليات ووسائل التبليغ لدى هيئة مكافحة الفساد. علماً بأن قانون مكافحة الفساد يتضمن الحماية القانونية للمبلغين والشهود والخبراء.

القساد الواجب التبليغ عنه:

- رئيس وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني.
- أعضاء السلطة القضائية والنيابة العامة وموظفوها.
- رؤساء هيئات وأجهزة الدولة الفلسطينية.
- المحافظون ورؤساء وأعضاء مجالس الهيئات المحلية والعاملون فيها.
- الموظفين.
- رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة والعاملين فيها، التي تكون الدولة الفلسطينية أو أي من مؤسساتها مساهماً فيها. (أي أن تكون الدولة الفلسطينية أو أي من مؤسساتها مساهمة في رأس مال الشركة).

7. إعداد فيلم توثيقي بعنوان تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد:

بالتعاون مع مؤسسة مفتاح تم اعداد وتصوير فيلم توثيقي بعنوان تفعيل دور الشباب في مكافحة الفساد، يستعرض الفيلم النشاطات المنفذة مع مؤسسة مفتاح من خلال إجراء بعض المقابلات مع مسؤولين عن مؤسسات تكافح الفساد، وأيضاً المشاركين في النشاطات المشتركة، ويعكس هذا الفيلم آراء وتطلعات ونظرة الشباب في مكافحة الفساد ودورهم المستقبلي في هذه العملية.

8. إعداد فيلم قصير بعنوان "الديانات تحارب الفساد بالتعاون مع الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات"

بالتعاون مع الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات تم إعداد وتصوير فيلم قصير بعنوان "الديانات تحارب الفساد"، يستعرض دور رجال الدين في مكافحة الفساد حيث تم إجراء عدد من المقابلات مع رجال الدين المسلمين والمسيحين والسامرين.

سادساً: مؤتمر اليوم العالمي لمكافحة الفساد:

إحياء اليوم العالمي لمكافحة الفساد

بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد والذي يصادف التاسع من كانون الأول نظمت الهيئة وشركاؤها وبرعاية كريمة من سيادة رئيس دولة فلسطين ورئيس والوزراء بتاريخ 2014/12/7 الاحتفال السنوي لمكافحة الفساد حمل رسالة "معاً من أجل فلسطين خالية من الفساد".

المتحدثون في الإحتفالية:

- **فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس قال:** إذا عمت الشفافية والمحاسبة في فلسطين فستكون لدينا دولة محترمة نستحقها، وأشار إلى أن هيئة مكافحة الفساد تعمل بشكل شفاف وأي شخص لديه انتقاد يستطيع توجيه الإنتقاد لها لتصليح الأخطاء إن حصلت، ولكن نحن راضون كل الرضا عن عملها وما تقوم به على كل المستويات.

- **دولة رئيس مجلس الوزراء د. رامي الحمد لله قال:** إن المربع الأول الذي ينطلق منه عمل الحكومة في عملية البناء والمأسسة والتنمية هو إجتثاث الفساد والفوضى وتحصين المجتمع والمؤسسات الوطنية من مخاطره وتداعياته.

- **معـالي رئـيس هيئـة مكافحـة الفسـاد السـيد رفيـق النتشـة قـال:** إننـي سـعيد بمـا أنجزتـه الهيئـة وشـركاؤها لعـدد مـن اللقـاءات مـع علمـاء الـدين المسـلمين والمسـيحيين والسـامريين للإسـتفادة مـن القـيم الدينيـة فـي محاربـة الفسـاد، وتعهـد بالتحقيق مع كل المتهمين في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها أينما كانوا.

فـي الإحتفاليـة أيضـاً تـم عـرض إنجـازات هيئـة مكافحـة الفسـاد وتطلعاتهـا المسـتقبلية، كمـا قامـت مؤسسـة مفتـاح وشـبكة الشـباب الفلسـطيني الفاعـل سياسـياً ومجتمعيـاً باسـتعراض الاسـتراتيجية الشـبابية لمكافحـة الفسـاد وعـرض فـيلم شـبابي حـول مكافحـة الفسادFlash mob.

واستعرضـت شـبكة المنظمـات الأهليـة نتـائج دراسـة " رأي المنظمـات الأهليـة الفلسـطينية فـي مفهـوم الفسـاد وآليـة مكافحتـه"، تخلـل المـؤتمر اسـتعراض فـيلم قصـير حـول الفسـاد مـن منظـور دينـي تـم إنتاجـه بالشـراكة مـع الهيئـة الإسـلامية المسـيحية لنصـرة القـدس والمقدسـات وتنفيـذ شـبكة أمين الإعلامية.

فـي نهايـة المـؤتمر قـام ديـوان المـوظفين العـام باسـتعراض مدونـة السـلوك وأخلاقيـات الوظيفـة العامـة، كمـا قـام فخامـة الـرئيس محمـود عبـاس ومعـالي رئـيس هيئـة مكافحـة الفسـاد وحشـد كبيـر مـن المسـؤولين بتوزيـع الجـوائز التقديريـة علـى الفـائزين بمسـابقة الرسـم الكاريكـاتيري التـي نفـذتها الهيئة في هذا العام بالتعاون مع وزارة الثقافة.

بلغ عدد الحضور في الإحتفالية 200 مشارك ومشاركة، منهم عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأعضاء في المجلس التشريعي ووزراء ورؤساء هيئات رسمية وأمناء عامون للحركات

والأحزاب الوطنية، إضافة إلى رؤساء ومندوبي منظمات المجتمع المدني والفعاليات الشبابية والنسوية والنقابية والبلديات وموظفي المؤسسات الرسمية والشعبية.

سيادة الرئيس يكرم المشاركين في مسابقة الرسم الكاريكاتيري التي أُنجزت بالتعاون مع وزارة الثقافة خلال مؤتمر اليوم العالمي لمكافحة الفساد 2014

أبحاث ودراسات ومطبوعات الهيئة وشركائها في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

بهدف تعزيز التدابير الوقائية للحد من إمكانية حدوث فساد وتعزيزاً للشفافية والنزاهة في مجالات وقطاعات مختلفة، استمرت الهيئة بالتعاون مع شركائها في تنفيذ عدة دراسات وإصدار عدة مطبوعات توعوية:

1. **إنجاز ثلاث دراسات قانونية بالشراكة مع معهد الحقوق – جامعة بيرزيت–، على النحو التالي: ضمن العمل المشترك بين هيئة مكافحة الفساد ومعهد الحقوق أنجزت المؤسستين ثلاث دراسات تناقش قضايا محددة تم اختيارها لتشكل أساس لتطوير العمل في هذه القضايا:**

1- أصول التحقيق في جرائم الفساد إعداد مصطفى فرحان (وكيل نيابة مكافحة الفساد)، وآلاء النقيب (هيئة مكافحة الفساد).

2- الأدلة الإلكترونية من الناحيتين القانونية والتقنية دراسة تحليلية مقارنة، إعداد الفريق البحثي: أحمد حمو (وحدة تكنولوجيا المعلومات / معهد الحقوق جامعة بيرزيت)، علاء عواد (وكيل نيابة مكافحة الفساد)، وولاء عبد الله (هيئة مكافحة الفساد).

3- الإطار الناظم لاسترداد الأصول بين التشريع والتطبيق دولياً ومحلياً، إعداد نرمين مرمش (معهد الحقوق- جامعة بيرزيت)، مازن اللحام (هيئة مكافحة الفساد)، عصمت صوالحة (مجلس القضاء الأعلى).

2. **تنفيذ دراستين حول الشفافية والنزاهة في مواضيع التراخيص في الهيئات المحلية، والمنح الخارجية:**

الدراسة الأولى حول إدارة وتنفيذ المنح الخارجية في فلسطين والتي تهدف إلى الخروج بتوصيات وآليات عمل محددة تعزز قيم النزاهة والشفافية في إدارة وتنفيذ المنح الخارجية، وقد تم تنفيذ الدراسة من خلال شركة طلال أبو غزالة.

الدراسة الثانية حول النزاهة والشفافية في تنفيذ مشاريع البلديات من جهة وترخيص الأبنية والمنشآت في الهيئات المحلية من جهة أُخرى، وقد تم تنفيذ الدراسة من خلال شركة

أجيليتي للإستشارات الإدارية والمالية، وتهدف إلى وضع ملاحظات وتوصيات محددة حول الشفافية والنزاهة في هذين المجالين اللذين تم اختيارهما على أساس النتائج التي توصلت لها دراسات سابقة حول عمل الهيئات المحلية.

3. نشر دراسة "مفهوم الفساد لدى النساء الفلسطينيات" بالشراكة مع طاقم شؤون المرأة:

ضمن الخطة المشتركة مع طاقم شؤون المرأة تم في العام الماضي تنفيذ هذه الدراسة والتي اعتمد منهاجها على المجموعات البؤرية المركزة مع النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال فترة التقرير تمت ترجمة الدراسة إلى اللغة الإنجليزية وتمت طباعتها باللغتين ورقياً وتوزيعها وتعميمها عبر الوسائل الإلكترونية والإعلامية.

4. مناقشة ونشر دراسة بعنوان "رأي المنظمات الأهلية الفلسطينية في الفساد ومكافحته ":

بالتعاون مع شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية تم الإنتهاء من المسودة النهائية لهذه الدراسة وتم ترجمتها إلى اللغة الإنجليزية، وتم طباعتها وتعميمها.

هدفت الدراسة إلى استطلاع رأي المجتمع المدني الفلسطيني بقضايا محددة لتعطي الهيئة وشركاؤها إشارات نحو تدخلاتها بخصوص هذه المواضيع التي تمحورت حول : تعريف الفساد بشكل عام والمفاهيم المرتبطة به، دراسة حالة شبهات الفساد في المنظمات الأهلية الفلسطينية (أشكاله ودرجة انتشاره، الأطراف الأكثر ممارسة للفساد في هذه المنظمات، ومدى اطلاع الجمهور على حالات الفساد)، دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد في

المجتمع الفلسطيني، مدى تلبية برامج ومشاريع المنظمات الأهلية لأولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني، مراعاة المنظمات الأهلية لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في عملها.

وبهذا الخصوص نظمت الهيئة وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ورشة عمل بتاريخ 2014/6/9، شارك فيها 48 من ممثلي المنظمات الأهلية والرسمية وشركاء الهيئة، وكان الهدف منها مناقشة نتائج الدراسة قبل نشرها.

5. مناقشة دراسة بعنوان "عمل محكمة جرائم الفساد وإجراءات التقاضي"

بالتعاون بين هيئة مكافحة الفساد والهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون "استقلال" تم الإنتهاء من هذه الدراسة التي أُنجزت بالتعاقد مع خبراء مستقلين، وفيها تمت مراجعة إجراءات وعمل محكمة جرائم الفساد للوقوف على الإحتياجات اللازمة للتسريع بالبت بقضايا الفساد مع ضمان المحاكمة العادلة.

نظمت الهيئة بتاريخ 2014/6/12 جلسة مصغرة لمناقشة مسودة الدراسة، شارك فيها القائمين على الجهات المعنية مثل هيئة مكافحة الفساد ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ونقابة المحامين والهيئة الأهلية لاستقلال القضاء وسيادة القانون –استقلال–، وجاري العمل على مراجعة الدراسة قبل نشرها وتعميمها.

6. لقاء مصغر لمناقشة الورقة المرجعية لدراسة بعنوان الفساد وحقوق الانسان

ضمن العمل المشترك بين هيئة مكافحة الفساد والهيئة المستقلة لحقوق الانسان "ديوان المظالم" تم إنجاز ورقة مرجعية لإنجاز بحث حول الربط بين الفساد ومكافحته وبين مبادئ حقوق الانسان على المستويات المدنية والاقتصادية والاجتماعية، وعقدت المؤسستين لقاءً مصغراً لمناقشة الورقة بتاريخ 2014/7/13، شارك فيها ممثلين عن المؤسسات الحقوقية والقانونية.

إعداد وتصميم وطباعة 300 نسخة من توجهات الاستراتيجية الشبابية لمكافحة الفساد، وهي نتاج ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام لمناقشة توجهات العمل الاستراتيجي لدى الشباب الفلسطيني فيما يخص مكافحة الفساد، وذلك من خلال خبراء فلسطينيين ومخططين استراتيجيين، شارك في الورشة عدد من شبكة الشباب الفلسطيني الفاعل سياسياً ومجتمعياً من خلال وبشراكة مع مؤسسة مفتاح.

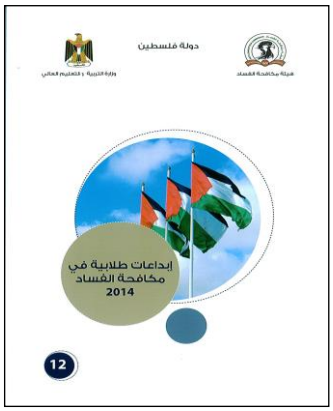

تصميم وطباعة 5000 نسخة من إبداعات طلابية في مكافحة الفساد 2014 تضمنت (قصة قصيرة، مقال، رسم)، ويأتي هذا النشاط ضمن مسابقة طلابية نفذت في مديريات التربية والتعليم العالي (شمال الخليل، الخليل، جنوب الخليل)، وتم تعميم هذا الكتيب على جميع مديريات التربية والتعليم ومدارسها.

قامت الهيئة بطباعة 3000 نسخة من مداخلات ووقائع ورشة عمل دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد المنفذة بالتعاون مع وزارة الداخلية وشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية بتاريخ 2013/8/27 في رام الله.

احتوى الكتيب على ثمانية أوراق عمل قدمها ممثلون عن هيئة مكافحة الفساد ووزارة الداخلية وشبكة المنظمات الأهلية وجهات أُخرى. ويشكل الكتيب مدخلاً مهماً لتطوير التدابير الوقائية في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية.

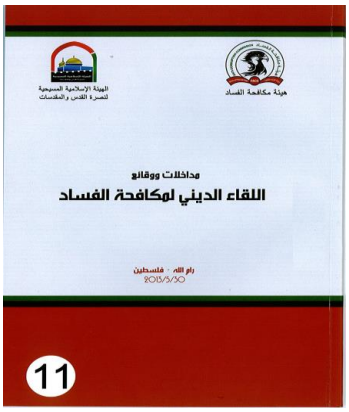

قامت الهيئة بطباعة 5000 نسخة من مداخلات ووقائع اللقاء الديني لمكافحة الفساد المنفذ بالتعاون مع الهيئة الاسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات بتاريخ 2013/5/30 في رام الله.

احتوى الكتيب على مداخلات علماء دين مسلمين ومسيحيين وسامريين وأكد على التعاليم الدينية الحنيفة التي تدعو إلى الصلاح ونبذ الفساد.

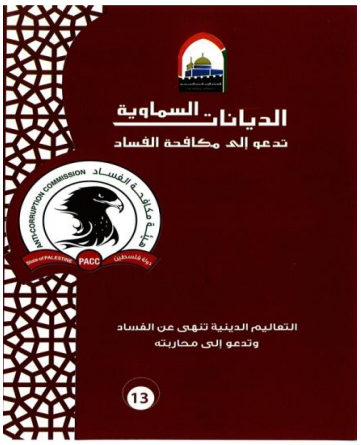

على ضوء المداخلات التي نشرتها الهيئة والهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات سالفة الذكر، تم تصميم وطباعة 10,000 نسخة من مطوية دينية بعنوان الديانات السماوية تدعو إلى مكافحة الفساد، وفيها بعض من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وما تيسر من الإنجيل والتوراة، حيث عممت المطوية ووزعت على الجهات المعنية ومنها المساجد والكنائس والمدارس الشرعية.

تصميم وطباعة 2000 نسخة من مطوية بعنوان دور مدققي الحسابات في الإبلاغ عن الفساد بالتعاون مع جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية،

وشكلت هذه المطوية محاولة لتوعية مدققي الحسابات القانونيين بخصوص جرائم الفساد وآليات تقديم الشكاوى والبلاغات لهيئة مكافحة الفساد.

تم إعادة نشر كتيب إبداعات طلابية في مكافحة الفساد 2013، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، والذي شمل مشاركات طلبة المدارس الحكومية الفائزة في مسابقة الإبداعات الطلابية.

نشر دليل تدريبي بعنوان" الدور التربوي في مكافحة الفساد":

تم نشر هذا الدليل للاستفادة منه في تنفيذ الأنشطة المدرسية والطلابية الخاصة بالخطة المشتركة مع وزارة التربية والتعليم العالي، ومنها الدورات التدريبية واللقاءات التوعوية والمشاريع الطلابية.

إعادة طباعة نسخ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد2012-2014. حيث تم في العام 2013 نظمت الهيئة ومفتاح مسابقة شبابية لتصميم بوسترات رافضة للفساد، خلال فترة التقرير تم اختيار بوسترين وتم إعادة تصميمها، وطباعة 500 نسخة من كل بوستر، حيث وزعا خلال احتفالية الهيئة ومفتاح بمناسبة الإنتهاء من تنفيذ الخطة المشتركة، إضافة إلى قيام المتطوعون الشباب بتوزيعهما إلى الجهات المعنية وعرض نسخ منهما في شوارع رام الله والبيرة.

الشكاوى وإنفاذ القانون:

أولاً: على صعيد الشكاوى والبلاغات:

أولاً : الشكاوى والبلاغات:

1-الشكاوى والبلاغات المستلمة خلال العام 2014:

تلقت الهيئة خلال العام 2014 ما مجموعه (510) شكوى وبلاغ، مقارنة مع (392) شكوى وبلاغ خلال العام 2013، أي بزيادة نسبتها (30%)، الأمر الذي تعتبره الهيئة استمراراً في ازدياد ثقة الجمهور بالهيئة، وازدياداً للمعرفة بالهيئة كجهة رسمية لتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالفساد.

1.1 لقد توزعت الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2014 على القطاعات المختلفة على النحو الآتي:

القطاع	عدد الشكاوى والبلاغات	النسبة المئوية
القطاع العام	345	%67.60
الهيئات المحلية	113	%22.20
الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية	22	%4.30
النقابات وما في حكمها	7	%1.40
اتحادات	3	%0.60
قطاع خاص وغير خاضعين	18	%3.50
منظمات دولية	2	%0.40

1.2 أما من حيث موضوع الشكوى أو البلاغ فقد توزعت على النحو الآتي:

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى والبلاغات	النسبة المئوية
عدم اختصاص	182	%35.7
واسطة ومحسوبية	57	%11.2
إساءة استعمال السلطة	61	%12
مساس بالمال العام	38	%7.5
إساءة ائتمان	41	%8
استثمار وظيفي	26	%5.1
تزوير	21	%4.11
اختلاس	21	%4.11
كسب غير مشروع	20	%4
الإمتناع عن تنفيذ قرار قضائي	19	%3.7
رشوة	16	%3.1
تهاون في أداء واجبات الوظيفة	8	%1.5

1.3 أهم الملاحظات على الشكاوى وتوزيعها خلال العام 2014:

أ- بلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي تقع خارج نطاق اختصاص الهيئة (182) من أصل (510)، بما يشكل نسبة 35.7% من الشكاوى والبلاغات وهي نسبة قريبة جداً لنسبة ما تم رده لعدم الاختصاص خلال العام الماضي حيث بلغت نسبة الشكاوى المردودة لعدم الاختصاص خلال العام 2013 (34.7%).

ب- ترتبت أشكال الفساد التي تم تقديم الشكاوى والبلاغات بشأنها على النحو الآتي:

1- إساءة استعمال السلطة حيث بلغت نسبتها 12%، مقابل 14.3 % في العام 2013.
2- الواسطة والمحسوبية، حيث بلغت نسبتها 11.2%، مقابل 8.7% في العام 2013.
3- الاختلاس وإساءة الائتمان، حيث بلغت نسبتهما 12.11%، مقابل 13% في العام 2013.
4- المساس بالمال العام، حيث بلغت نسبتها 7.5%، مقابل 6.4% في العام 2013.
5- استثمار الوظيفة حيث بلغت نسبتها 5.1%، مقابل 3%في العام 2013.
6- التزوير، حيث بلغت نسبتها 4.11%، مقابل 8.4 % في العام 2013.
7- الكسب غير المشروع، حيث بلغت نسبتها 4%، مقابل 8.2% في العام 2013.
8- الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي، حيث بلغت نسبتها، 3.7%، مقابل 1.7% في العام 2013.
9- الرشوة، حيث بلغت نسبتها 3.1%، مقابل 3.8% في العام 2013.
10 -التهاون في أداء واجبات الوظيفة، حيث بلغت نسبتها 1.5 %، مقابل 0.2% في العام 2013.

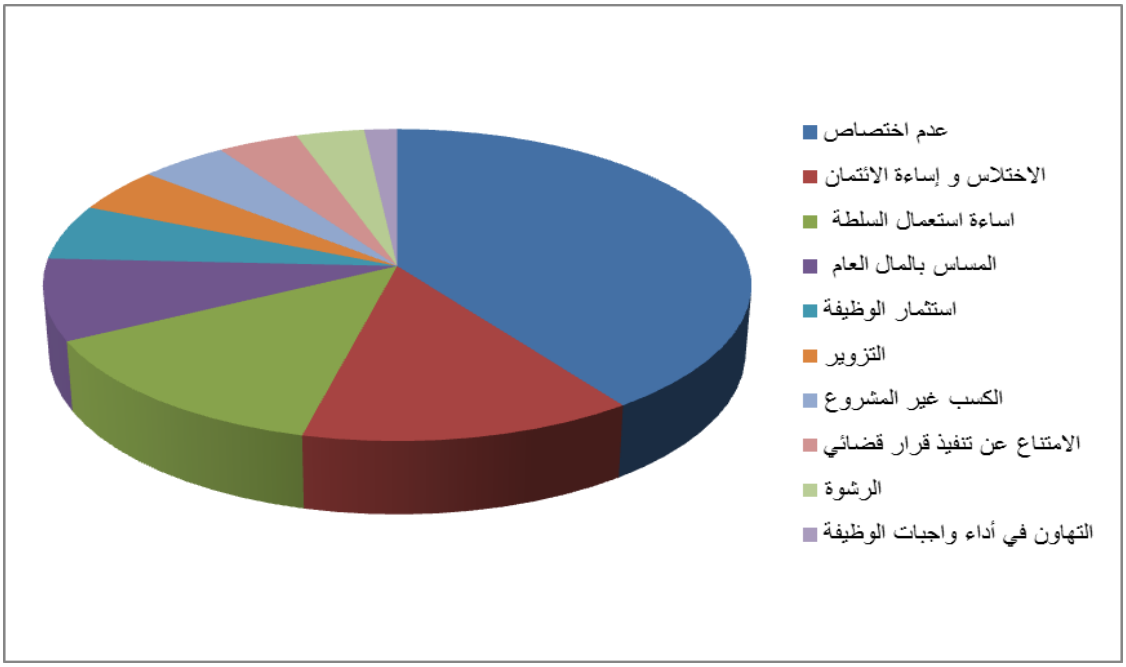

1.4 توزيع المشتكين والمشتكى عليهم حسب الجنس خلال العام 2014:

المشتكون والمبلغون		المشتكى عليهم والمبلغ ضدهم
ذكر	270	233
أنثى	43	17
ذكر وأنثى	9	-
مؤسسة	117	260
مجهول	71	-

2- الشكاوى والبلاغات المتابعة خلال العام 2014:

باشرت الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2014 أعمال التحريات والإستدلال في كافة الشكاوى والبلاغات الواردة لها خلال العام 2014 والبالغة (510) شكوى وبلاغ، بالإضافة إلى(182) شكوى وبلاغ مدورة من العام 2013، ليبلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي نظرت خلال العام 2014 (692) شكوى وبلاغ.

تصنيف الشكاوى البلاغات للعام 2014 حسب المتابعات:

أ- الشكاوى والبلاغات المردودة:

بلغ عدد الشكاوى المردودة لعدم الاختصاص(291) شكوى وبلاغ من أصل (692) شكوى وبلاغ تابعتها الهيئة خلال العام2014 ، بما نسبته (42.05%) من مجموع الشكاوى والبلاغات التي تمت متابعتها ، وقد تعددت الأسباب التي ردت الشكاوى لأجلها، فمنها ما رد بسبب عدم الاختصاص كون الشكوى تتعلق بمخالفات إدارية لا تشكل شبهة فساد، تمت إحالتها لجهة الاختصاص، ومنها ما رد لأنه منظور أمام القضاء، ومنها ما رد لأن المشتكى عليه من غير الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، ومنها ما رد بسبب إحتوائه جرائم ليست جرائم الفساد وتمت إحالتها للجهات المختصة.

ب- الشكاوى والبلاغات التي تم حفظها:

بلغت عدد الشكاوى والبلاغات المحفوظة (55) شكوى من أصل(692) شكوى وبلاغ تابعتها الهيئة خلال العام 2014، بما يشكِل نسبة(8%) من مجموع الشكاوى والبلاغات المتابعة، هذا ويتم حفظ الشكوى في حال لم تثبت التحريات والإستدلالات وجود شبهات بارتكاب جرم فساد.

ج- الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة العامة المنتدبة:

بلغ عدد الشكاوى المحالة للنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة (49) شكوى وبلاغ، (26) منها بعد إجراء التحريات والإستدلالات الأولية والتثبت من وجود شبهات بارتكاب جريمة فساد من مجموع الشكاوى والبلاغات المتابعة من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2014، و(23) ملف تمت إحالتها بشكل مباشر من قبل رئيس الهيئة للنيابة المنتدبة لإحتوائها شبهات فساد قوية، لترتفع بذلك نسبة الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة من مجموع ما تم متابعته خلال العام 2014 إلى (6.9%)[1] مقارنة مع(4%) في العام 2013.

د: الشكاوى والبلاغات التي لا زالت قيد المتابعة:

لا زالت الإدارة العامة للشؤون القانونية تعمل على إنجاز ما مجموعه (320) شكوى وبلاغ من الشكاوى والبلاغات التي تم العمل عليها خلال العام 2014، بما نسبته (46%)، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:

- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتاً، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.
- بعض الملفات بحاجة لطلب وثائق ومستندات من بعض الجهات، الأمر الذي يتطلب انتظار إجابة الجهة المعنية.
- هناك ملفات ترد للهيئة من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الإدارة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق .
- عدم تعاون بعض المشتكين والمبلغين مع الهيئة، حيث يماطلون أو لا يزودون الهيئة بالمعلومات المطلوبة.

[1] تم حساب النسبة على النحو التالي 49/(692+23)

ثانياً: على صعيد القضايا التحقيقية والمحولة إلى المحكمة المختصة:

2.1 قامت نيابة مكافحة الفساد بمتابعة الملفات المحالة (49) والملفات المدورة من السنوات الماضية (56) والجدول التالي يوضح المتابعات الخاصة بالملفات التحقيقية المقيدة لدى نيابة مكافحة الفساد للعام 2014

القضايا المدورة من سنوات سابقة وحتى بداية عام 2014	56 ملف
القضايا الواردة والمقيدة في العام 2014	49 ملف
القضايا المحفوظة بقرار من النائب العام المساعد	4 ملف
القضايا المحالة لمرجعها لعدم الاختصاص	3 ملف
القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد	24 ملف
الملفات التي تم ضمها خلال العام 2014	1 ملف
القضايا المدورة من سنوات سابقة وحتى نهاية عام 2014	73 ملف

2.2 الملفات المحالة والمفصولة من قبل محكمة جرائم الفساد للعام 2014 :

القضايا المدورة من سنوات سابقة وحتى نهاية عام 2014	52 ملف
القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد	24 ملف
القضايا المفصولة بحكم إدانة	16 ملف
القضايا المفصولة بحكم براءة	2 ملف

الوضع الحالي للملفات المقيدة خلال الأعوام 2010 – 2014:

1- الملفات المسجلة على السجل: 249 ملف.

2- الملفات المنجزة: 176 ملف:

* الملفات المحالة للمحكمة : 93 ملف.

* الملفات المحفوظة : 57 ملف.

* ملفات محالة لعدم الاختصاص أو تم التصرف بها بالإحالة لجهة الاختصاص: 22 ملف.

* الملفات المضمومة بقرار: 4 ملفات.

3- الملفات قيد التحقيق: 73 ملف.

4- الملفات المنظورة أمام المحكمة: 52 ملف.

- عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد: 93
- عدد القضايا المفصولة بحكم إدانة: 33
- عدد القضايا المفصولة والمحالة الى محاكم اخرى بقرار قضائي: 3
- عدد القضايا المفصولة بحكم براءة: 3
- عدد القضايا المنظورة أمام محكمة جرائم الفساد لغاية 31/12/2014: 52
- عدد المتهمين بقضايا الفساد: 254
- عدد الذين تم صدور حكم عليهم: 88

إنجازات نيابة مكافحة الفساد فيما يتعلق بالمحكمة للعام 2014:

خلال العام 2014 قامت نيابة مكافحة الفساد بإحالة الملفات إلى محكمة جرائم الفساد بعد إتمام تحقيقاتها وجمع الأدلة كاملة والتثبت من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، وقد صدرت عن المحكمة عدة أحكام.

- عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد: 24
- عدد القضايا المفصولة بحكم إدانة: 16
- عدد القضايا المفصولة بحكم براءة: 2

الملفات المحالة من هيئة مكافحة الفساد لنيابة مكافحة الفساد خلال العام 2014 ما مجموعه 49 ملف:

*** توزيع الملفات حسب نوع جريمة الفساد:**

الرقم	جريمة الفساد	المجموع	النسبة المئوية
1	إساءة الائتمان	17	% 34.7
2	اختلاس	15	% 30.6
3	رشوة	8	% 16.4
4	استثمار وظيفة	3	% 6.1
5	التزوير	3	% 6.1
6	الكسب غير المشروع	2	% 4.1
7	الواسطة والمحسوبية	1	% 2

*** ملاحظة: بعض الملفات تحتوي على أكثر من جريمة فساد**

*** توزيع الملفات حسب القطاعات:**

القطاع	عدد الملفات	النسبة المئوية
القطاع العام	32	% 65.3
الهيئات المحلية	12	% 24.5
الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية (NGOS)	4	% 8.2
النقابات	1	% 2

فيما يلي رسم بياني يوضح عدد الملفات المقيدة والمنجزة والملفات التي ما زالت قيد التحقيق منذ بداية تأسيس الهيئة ولغاية العام 2014:

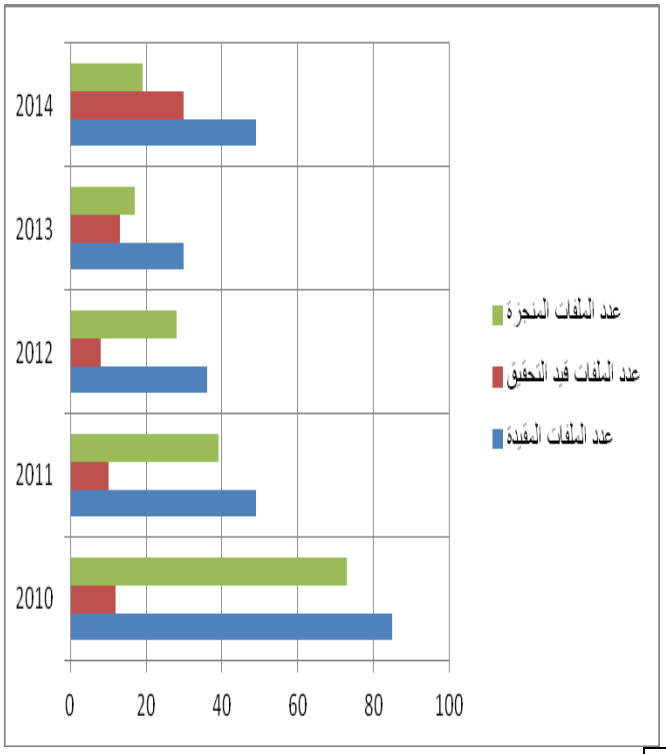

إضاءات على بعض ملفات العام 2014:

- **ملف الهيئة العامة للبترول:**

بتاريخ 2014/3/2 قامت نيابة مكافحة الفساد بإحالة ملف الهيئة العامة للبترول لمحكمة جرائم الفساد لاتهام المدير المالي والإداري باختلاس مبلغ 36 مليون شيكل تقريباً من حساباتها من خلال التلاعب بحسابات محطات المحروقات المملوكة لباقي المتهمين على البرنامج المحاسبي الخاص بالهيئة، وإخفاء الديون والدفعات المترتبة عليهم وتسديدها بشكل وهمي وغير حقيقي بقيمة المبالغ المختلسة، وتم إجراء محاكمة المتهم ش.ح (المدير المالي السابق) غيابياً كمتهم فار من وجه العدالة، وقامت نيابة مكافحة الفساد بإرسال إنابة قضائية إلى المملكة الأردنية الهاشمية لاسترداد المتهم الفار من وجه العدالة حسب الأصول ووفق أحكام اتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي، حيث تعاونت السلطات

السنة	عدد الملفات المقيدة	عدد الملفات قيد التحقيق	عدد الملفات المنجزة
2010	85	12	73
2011	49	10	39
2012	36	8	28
2013	30	13	17
2014	49	30	19

القضائية الأردنية واستجابت لمذكرة الاسترداد، وقامت بإلقاء القبض على المتهم في عمان/ الأردن وتوقيفه لحين تسليمه للسلطات القضائية الفلسطينية (نيابة مكافحة الفساد)، وتم الطعن بقرار التسليم من قبل المتهم وقد أصدر القضاء الأردني ابتدائياً واستئنافياً وتمييزاً قراراته بالمصادقة على طلب الاسترداد القضائي الذي صودق من قبل جلالة الملك، وتم تنفيذه بتسليم المتهم لدولة فلسطين بتاريخ 2014/12/22 وتم توقيفه حسب الأصول، وما يزال يحاكم أمام محكمة جرائم الفساد.

هذا وقد تم في العام 2014 تسطير عدة مذكرات استرداد قضائية لغايات تسليم مجرمين فارين من الأراضي الفلسطينية للخارج سنداً لاتفاقية الرياض للتعاون القضائي وبانتظار التقرير بشأنها من قبل المراجع القضائية المختصة، ومن ضمنهم المدير المالي والإداري السابق للهيئة العامة للبترول.

*** اختلاسات بملايين الشواقل في صناديق محاكم رام الله وبيت لحم وأريحا ودورا:**

قامت نيابة مكافحة الفساد في العام 2014 بالتحقيق في عدة ملفات لموظفين يعملون في مجلس القضاء الأعلى تتعلق باختلاس أموال صناديق المحاكم والتي أثبتت اختلاس مبلغ 4,383,040 شيكل من صندوق محكمة بيت لحم، واختلاس مبلغ 517,131 شيكل من محكمة أريحا، واختلاس مبلغ 600,658.5 شيكل من محكمة رام الله ومبلغ آخر بقيمة 8,200 شيكل، واختلاس مبلغ 669,802 شيكل و 10,095 دينار من محكمة حلحول ، بحيث تم تحديد المبالغ المختلسة بناءً على تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية، حيث تم توقيف المتهمين والتحقيق معهم والحجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة تمهيداً لإحالتهم للمحاكمة أمام المحكمة المختصة بعد إجراء أعمال الخبرة الفنية الجارية حالياً من قبل خبراء الخطوط والخبراء الماليين، إضافة إلى التحقيق في ملفات رشوة وتزوير أُخرى في ذات القطاع العام.

*** اكتشاف حالات اختلاس بعدد من مكاتب البريد في المحافظات الشمالية:**

بتاريخ 2014/1/21 حضر مدير أحد مكاتب البريد إلى هيئة مكافحة الفساد وبلغ عن نفسه بأنه قام باختلاس قيمة الطوابع البريدية الموجودة بعهدته خلال عدد من السنوات، وأبدى الندم والإستعداد على إعادة المبلغ، وباستجواب المتهم من قبل نيابة مكافحة الفساد أقر بالتهمة المسندة إليه وبطريقة

اختلاسه وتلاعبه في السجلات والبيانات لتمويه جريمته، حيث قام المذكور بإعادة ما مجموعه سبعمائة وثلاثة وثمانون ألفاً وخمسمائة شيقل وإيداعها في حساب أمانات هيئة مكافحة الفساد، وبقي في ذمته مائة وتسعة وثمانون ألفاً ومائة وثلاثة وأربعون شيقل من تلك المتحصلات الجرمية التي يوجب القانون عليه ردها، وبتاريخ 2014/11/2 تم إحالة المتهم لمحكمة جرائم الفساد.

وبناءً على هذا الملف تم إجراء التدقيق الرقابي من قبل الهيئة ووزارة الاختصاص على جميع مكاتب البريد، حيث تم اكتشاف جريمة فساد في مكتب بريد رام الله بمبلغ 1,364,991 شيكل وتم إحالته إلى محكمة جرائم الفساد بتاريخ 2014/05/28 وما زال يحاكم أمامها موقوفاً.

وفي بريد اليامون تم اكتشاف جريمة اختلاس بقيمة 42,231 شيقل من العهدة المالية الخاصة بالطوابع، حيث كان المتهم يبيع الطوابع ولا يقوم بإيداع كامل ثمنها في البنك، وتمت إحالته للمحكمة بتاريخ 2014/5/28، وبتاريخ 2014/12/29 تمت إدانته وإصدار الحكم عليه من قبل محكمة جرائم الفساد.

وفي بريد قبلان تم اكتشاف جريمة اختلاس بقيمة 7,260 شيكل قام المتهم ببيعها والتصرف بقيمتها لمصلحته الشخصية، وتم إحالة الملف للمحكمة بتاريخ 2014/4/6.

إضافة للتحقيق في ملف رشوة في مكتب بريد بيت لحم تم إحالته للمحكمة وإدانة المتهمين.

ثالثاً: دائرة إقرارات الذمة المالية:

تطبيقاً لأحكام المادة (2) من قانون هيئة مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لعام 2005 المتعلق بالمكلفين الخاضعين لتعبئة إقرار الذمة المالية فقد تم البدء باستهداف المكلفين الخاضعين بتاريخ 2012/02/01 حيث تم توزيع إقرارات الذمة المالية على المكلفين الخاضعين لأحكام القانون وتم استهداف المكلفين الذين يمارسون الوظائف التي بها مخاطر لوقوع شبهات الفساد فقد تم استهداف الفئات المذكورة أدناه لتعبئة إقرارات الذمة المالية :

1- كافة الموظفين العموميين من درجة مدير عام فأدنى في كافة مؤسسات الدولة.
2- كافة الموظفين العموميين الذين لديهم صلاحيات مالية أو إدارية بما يشمل المدراء الماليون وأمناء الصناديق في كافة مؤسسات وهيئات الدولة.
3- أعضاء لجان المشتريات والعطاءات والكوتا في كافة مؤسسات الدولة.
4- أعضاء وموظفي المجالس المحلية.
5- العسكرين من درجة ملازم فأعلى لكافة منتسبي الأجهزة الامنية.
6- الشركات المساهمة العامة التي تساهم فيها الدولة بنسبة 100%.
7- موظفو أمانة سر منظمة التحرير الفلسطينية.
8- المستشارين في ديوان الرئاسة وكافة مؤسسات الدولة الفلسطينية.
9- موظفو صندوق الاستثمار الفلسطيني.
10- موظفو دائرة شؤون المفاوضات.
11- أعضاء مجالس الإدارة للجمعيات وكافة العاملين في الأمور المالية في الجمعيات الخيرية.
12- موظفو المحافظات.

تم البدء بتوزيع إقرارات الذمة المالية على المكلفين الخاضعين بتاريخ 2012/12/01 وبلغ عدد الإقرارات الموزعة على المكلفين الخاضعين 20,068 إقرار فيما بلغ عدد الإقرارات المستلمة فعلياً

لغاية 2014/12/31 15,217 إقرار، وجاري العمل على متابعة استلام الإقرارات من المكلفين الخاضعين الذين تم تكليفهم بتعبئة الإقرارات خلال العام 2014 لتسليمها للهيئة ضمن الفترة القانونية المسموحة لهم بموجب القانون، وفيما يلي جدول يبين توزيع الإقرارات حسب الجهات التي تم استهدافها .

الرقم	اسم المؤسسة	إقرارات موزعة على المكلفين الخاضعين	إقرارات مستلمة من المكلفين الخاضعين
1	المؤسسات العامة والوزارات الحكومية (الموظفين المدنيين)	**6710**	**6293**
2	الموظفين العسكريين (الأجهزة الأمنية)	**8832**	**7101**
3	الهيئات المحلية- أعضاء المجالس المحلية	**3318**	**1688**
4	الجمعيات الخيرية	**1091**	**48**
5	الشركات المساهمة المملوكة من السلطة	**117**	**87**
المجموع		**20068**	**15217**

أما الفئات التي تم استهدافها خلال العام 2014 فهي على النحو التالي:

الرقم	المؤسسة	آخر التطورات
1	الجمعيات (NGOs)	تم البدء بتوزيع إقرارات الذمة المالية على المكلفين في الجمعيات الخيرية من خلال وزارات الاختصاص، وسيتم استكمال كافة المكلفين خلال العام 2015.
2	موظفو الهيئات المحلية	تم البدء باستهداف موظفي الهيئات المحلية وتم بدء توزيع إقرارات الذمة المالية على المكلفين الخاضعين في كافة الهيئات المحلية على أن يتم استلامها خلال العام 2015.
3	أعضاء مجالس الهيئات المحلية	تم استكمال توزيع الإقرارات على باقي أعضاء الهيئات المحلية الذين لم يتم تسليمهم خلال العام 2013.

ورش العمل التي تم تنظيمها حول إقرارات الذمة المالية خلال العام 2014:

تم عقد بعض ورشات العمل من قبل الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة والإدارة العامة للشؤون القانونية بهدف شرح وبيان الجوانب القانونية والآليات الفنية لتعبئة إقرارات الذمة المالية، من قبل المكلفين الخاضعين حيث تم عقد الورشات التالية خلال العام 2014:

ورشات عمل	التاريخ	المكان	عدد الحضور
ممثلو المنظمات الأهلية/ التابعة لاختصاص وزارة العدل	2014/10/13	مقر الهيئة	30
ممثلو شبكة المنظمات الأهلية	2014/11/10	مقر الهيئة	7
ممثلو المنظمات الأهلية/التابعة لاختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية	2014/11/17	فندق بيوتي إن	139
ممثلو المنظمات الأهلية/ التابعة لاختصاص وزارة الثقافة	2014/12/01	فندق البست ايسترن	87

المعيقات التي تواجه العمل بخصوص توزيع إقرارات الذمة المالية على المكلفين الخاضعين:

- تعدد شرائح المكلفين الخاضعين لأحكام القانون فهي شرائح واسعة جداً حيث أن هناك العديد من القطاعات الخاضعة لتعبئة الإقرارات وهذا يتطلب وقت كبير لتجميع البيانات حول الأشخاص المكلفين والتنسيق مع جهات الاختصاص حول آلية التواصل.
- عدم توفر بيانات كاملة عن عناوين ومقرات والأشخاص القائمين على العديد من الجمعيات الخيرية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات لدى وزارات الاختصاص.
- وجود اختلاف بين إحصائيات وبيانات وزارة المالية حول المكلفين الخاضعين مع بيانات واحصائيات ديوان الموظفين العام من حيث عناوين ومكان عمل العديد من الموظفين الخاضعين لتعبئة الإقرارات.
- وجود صعوبات في الاتصال والتواصل مع بعض المكلفين لتعبئة الإقرارات في الوظيفة العمومية وذلك بسبب انتقالهم للعمل لدى جهات أُخرى أو إعارتهم أو انتدابهم مما يشكل

صعوبة في التواصل، أما المكلفين الممتنعين عن تعبئة إقرارات الذمة المالية فقد تم توجيه العديد من التنبيهات لهم للإلتزام بالتعبئة وبخلاف ذلك سيتم تطبيق أحكام القانون بشأنهم.

- هناك حاجة ضرورية لزيادة التوعية حول مفهوم وأهمية إقرارات الذمة المالية حيث يتطلب عقد ورشات حول بيان الآليات الفنية والجوانب القانونية لتعبئة إقرار الذمة المالية وهذا يستغرق وقت طويل من أجل تنفيذه والإعدادات اللازمة له.

على صعيد الإدارة والمالية وتكنولوجيا المعلومات:

اولاً: على صعيد الأنظمة واللوائح والموارد البشرية والتدريب:

1.1 : الأنظمة واللوائح والتعليمات التنفيذية:

صادق مجلس الوزراء على الهيكل التنظيمي للهيئة وعلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد رقم (7) لعام 2011 بتاريخ 2011/6/7. ولضمان حسن تنفيذ مهامها بشكل فعال، قامت الهيئة بتطوير اللوائح والتعليمات التنفيذية إستناداً إلى قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 وإلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد، تم إعداد واعتماد:

1. التعليمات التنفيذية بشأن تقويم الأداء والترقيات.
2. التعليمات التنفيذية بشأن لائحة العقوبات والمخالفات التأديبية.
3. التعليمات التنفيذية بشأن بدل مهمات السفر الرسمية.
4. تم اعتماد اقتراح لتعديل تعليمات دوام الموظفين ولائحة المخالفات والعقوبات.

1.2: التدريب :

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بكادرها البشري تماشياً مع توجهات الهيئة فيما يتعلق بمفهوم إدارة وتخطيط الموارد البشرية، ولتحقيق ذلك قامت بمنح جميع العاملين في الهيئة فرصاً للمشاركة في العديد من الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات لرفد معارفهم وتنمية مهاراتهم في جميع المجالات، كما تهتم الهيئة بكوادرها البشرية ويستفيد العاملون فيها ويتدربون داخل أماكن عملهم، ويقوم المسؤولون بنقل معارفهم وخبراتهم إلى العاملين في مختلف الإدارات العامة.

ولقد استفاد العاملون في الهيئة والنيابة المنتدبة من المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المنعقدة والمتنوعة، وكانت أهم المواضيع التي تم تغطيتها في هذه النواحي هي كالآتي:

1.3: الدورات التخصصية التي انعقدت في فلسطين وخارجها:

1 تقنيات التحقيقات الجنائية عمان 19-2014/5/22

2 دورة تدريبية للخبراء بخصوص آلية استعراض تنفيذ إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عمان 16-2014/6/21

3 مشروع الرقابة المالية بالقطاع الأمني السويد 21-2014/8/23

4 مشروع وأنظمة عدالة جنائية كندا 11-2014/11/25

5 مسارات التعاون في مكافحة الفساد المغرب 17-2014/11/22

6 الدورة الخاصة بتقنيات التحقيق الجنائي للجرائم المالية والفساد الأردن 17-2014/11/24

7 المساعدة القانونية المتبادلة وسوء استخدام الهياكل الخارجية ايطاليا 1-2014/11/9

8 دورة تدريبية بخصوص آلية استعراض تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد مصر 24-2014/11/29

9 إجراء الجامعات التفاعلية الممارسين للتعليم في موضوع النزاهة نيبال 13-2014/12/20

10 بناء القدرات لتدريب مدربين في مجال سلامة المياه تونس 2014/12/5-11/30

11 آلية استعراض تنفيذ إتفاقية مكافحة الفساد القاهرة 24-2014/11/28

1.4: المؤتمرات وورش العمل التي انعقدت في فلسطين وخارجها:

1 زيارة دراسية لسنغافورة، سنغافورة، 7-2014/3/14.

2 المؤتمر الاقليمي للمساءلة والشفافية ايطاليا 2014/5/1-4/26

3 ورشة عمل قانون حق الحصول على المعلومات عمان 25-2014/4/28

4 اليوم المفتوح للدائرة الأوروبية بروكسل 13-2014/5/17

5 ورشة عمل تنفيذ إتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فيينا 1-2014/6/9

6 ورشة عمل الشفافية والنزاهة لمنطقة الشرق الأوسط للحصول على المعلومات، تونس 13- 2014/6/14

7 ورشة عمل استراتيجية مكافحة الفساد القاهرة 17-2014/6/18

8 ورشة عمل الإعلان عن الموجودات من الممتلكات لموظفي العموم القاهرة 23-2014/6/26

9 ورشة عمل استراتيجية مكافحة الفساد سنغافورة 23-2014/6/27

10 ورشة عمل مسارات التعاون في مكافحة الفساد الرباط 19-2014/11/20

ثانياً : تكنولوجيا المعلومات:

2.1 : النشر الإلكتروني لأنشطة وأخبار الهيئة.

تطوير عملية النشر الإلكتروني لنشاطات وأخبار الهيئة.

•تطوير الموقع الإلكتروني للهيئة بتصميم جديد.

•نشر الأخبار والأنشطة على الموقع الإلكتروني وشبكات التواصل الإجتماعي.

•استقبال الشكاوى الواردة للهيئة عن طريق مواقع التواصل الإلكتروني ورفعها لديوان رئيس الهيئة.

2.2 : أمن المعلومات:

توفير الحماية للأجهزة وملفات وبيانات الهيئة.

وكانت الأنشطة المنجزة كالآتي:

••تفعيل وتحسين إعدادات الجدار الناري لتحسين آليات حماية الشبكة الداخلية من المخاطر الخارجية.

•إعداد حسابات المستخدمين على السيرفر المركزي لتسهيل وصول المستخدمين إلى ملفاتهم وبياناتهم.

•توزيع الصلاحيات للمستخدمين على مجلدات المشاركة حسب الحاجة والاختصاص.

•تحديد صلاحيات المستخدمين على الأجهزة المكتبية وذلك لتوفير الحماية للأجهزة من البرمجيات الضارة.

•تحسين آليات النسخ الاحتياطي للبيانات والمعلومات على الشبكة.

ثالثاً: موازنة الهيئة:

3.1: الإيرادات:

قامت وزارة المالية بعمل التحويلات التالية لحساب الهيئة خلال العام من موازنة 2014 المعتمدة والبالغة 9,000,000 شيقل :-

1) بتاريخ 2014/03/20 مبلغ 875,000 شيقل.
2) بتاريخ 2014/04/21 مبلغ 500,000 دولار.
3) بتاريخ 2014/07/13 مبلغ 250,000 دولار.
4) بتاريخ 2014/09/22 مبلغ 250,000 دولار.
5) بتاريخ 2014/11/24 مبلغ 1,500,000 شيقل.
6) بتاريخ 2014/12/29 مبلغ 1,500,000 شيقل.

وبذلك يكون مجموع ما تم تحويله هو 7,475,000 شيقل وهو ما نسبته 83% من إجمالي قيمة الموازنة المعتمدة للعام 2014.

3.2: المشروع المشترك UNDP joint programme

تم توقيع إتفاقية بين الأمم المتحدة وهيئة مكافحة الفساد بإسم البرنامج المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية بهدف تقوية المساءلة الداخلية ودعم جهود مكافحة الفساد بتاريخ 2012/8/23 وبموازنة تقديرية معتمدة للمشروع بقيمة 270,000 دولار وأُضيف لها موازنة جديدة لأنشطة جديدة مع نفس البرنامج بقيمة 282,700 دولار.

وقد تم فتح حساب خاص بالمشروع بواسطة وزارة المالية برقم 2208492 لدى بنك فلسطين المحدود بتاريخ 2012/9/6، وحتى تاريخ 2013/12/31 تم تحويل المبالغ التالية للمشروع:

الدفعة الأولى في 2012/09/26	108,000.00$
الدفعة الثانية في 2013/03/31	108,000.00$
الدفعة الثالثة في 2013/ 10/06	54,000.00$
الدفعة الرابعة في 2013/11/06	141,350.00$

3.3: منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني :

تم توقيع إتفاقية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة مكافحة الفساد باسم منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني بتاريخ 2014/9/23 وبموازنة تقديرية معتمدة للمشروع بقيمة 224,826 دولار

وقد تم فتح حساب خاص بالمشروع بواسطة وزارة المالية برقم 2215616 لدى بنك فلسطين.

وحتى تاريخ 2013/12/31 تم تحويل مبلغ 89,930 دولار في 2014/10/14 وتم صرف ما نسبته 32% من الدفعة الأولى المحولة للهيئة.

3.4: النفقات:

وفيما يلي تحليلاً مالياً موجزاً للنفقات الرأسمالية والإدارية خلال العام 2014 حيث بلغ إجمالي النفقات 1,471,259 دولار.

النفقات الرأسمالية :-

بلغت قيمة النفقات الرأسمالية مبلغ وقدرة 70,238 مقوَّم بالدولار وبنسبة 4.78% من إجمالي النفقات خلال العام 2014 وبمتوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيقل يوم 2014/12/31 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بقيمة 3.90 وذلك كما يلي:-

شراء السيارة هونداي H1 بقيمة 49,394 دولار

شراء ماكنة تصوير بقيمة 2,577 دولار.

أجهزة حاسوب وتوابعها بقيمة 11,077 دولار.

شراء عدد 9 خزائن خشبية و9 كراسي ظهر عالي وطاولات وفرامة ورق و أجهزة سلامة بقيمة 5,400 دولار.

عمل كارافان لأمن الهيئة عند مدخل الهيئة بقيمة 1,790 دولار.

النفقات الإدارية :-

حاز بند الرواتب والمكافآت على نسبة 73.11% من إجمالي قيمة النفقات خلال العام 2014 يليها في الأهمية النسبية بند إيجار المبنى بسبة 12.65% ثم بند نفقات السفر للخارج وتذاكر السفر بنسبة 5.33% أما باقي النفقات الإدارية الحكمية (كهرباء ومياه وهواتف، .... إلخ) مجتمعة على نسبة 3.79%.

بلغت الرواتب والمكافآت على نصيب الأسد من إجمالي النفقات الإدارية مبلغ 1,075,725 دولار.

بلغ قيمة الإيجار السنوي للمبنى مبلغ 118,629 دولار.

بلغ بند مهمات السفر للخارج شاملاً قيمة تذاكر السفر في بعض المهمات مبلغ 78,520 دولار.

بلغت نفقات الصيانة مبلغ 47,336 دولار.

بلغت قيمة المحروقات وغاز التدفئة مبلغ 19,542 دولار.

بلغت نفقات الكهرباء والمياه مبلغ 19,201 دولار.

بلغت نفقات الهاتف الأرضي والفاكسات والهاتف الخلوي مبلغ 17,053 دولار.

بلغت نفقات قرطاسية والمطبوعات مبلغ 9,878 دولار.

وبلغ تأمين السيارات مبلغ 5,474 دولار.

نفقات إدارية مختلفة مبلغ 9,663 دولار.

على صعيد المشاركات في الإجتماعات والفعاليات العامة:

تمت المشاركة في الإجتماعات الرسمية والفعاليات الوطنية والفعاليات الخاصة التالية:

1. اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء.
2. الاجتماع مع رؤساء الكتل البرلمانية وأعضاء من المجلس التشريعي.
3. اجتماع مع رئيس الشرطة الأوروربية.
4. اجتماع مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.
5. اجتماع مع رئيس ديوان الرئاسة.
6. اجتماع مع وزير الحكم المحلي.
7. اجتماع مع وزير المالية.
8. اجتماع مع رئيس جهاز المخابرات العامة.
9. اجتماع مع محافظ سلطة النقد.
10. اجتماع مع رئيس سلطة الطاقة.
11. اجتماع مع رئيس سلطة المياه.
12. اجتماع مع رئيس هيئة التقاعد الفلسطينية.
13. اجتماع مع رئيس ديوان الموظفين العام.
14. اجتماع مع عمداء كليات القانون في الجامعات.
15. اجتماع مع مجلس إدارة صندوق الاستثمار.
16. اجتماع مع وكيل وزارة الاقتصاد الوطني.
17. اجتماع مع رئيس بلدية الخليل.
18. اجتماع مع السفير المصري.
19. اجتماع مع السفير المغربي.
20. اجتماع مع وفد الخزينة الأمريكية.
21. اجتماع مع وكيل وزارة العدل.
22. اجتماع مع مجلس إدارة مؤسسة (أمان).
23. استقبال وفد من المركز الوطني لرعاية وتأهيل مرضى السرطان.
24. المشاركة في افتتاح مبنى نيابة بيت لحم.

25. المشاركة في تدريب دورة القيادات المتوسطة.
26. المشاركة في الاحتفال باليوم العالمي للمياه.
27. المشاركة في حفل عشاء خيري لجمعية خليل الرحمن.
28. المشاركة في إطلاق وثيقة توجيهية لدمج حقوق الإنسان.
29. المشاركة في احتفال الإبداع الرابع لاستعراض المشاريع الريادية.
30. المشاركة في احتفالية العيد الوطني 64 للهند.
31. المشاركة في إحياء ذكرى رحيل أبو عمار.
32. المشاركة في افتتاح مسجد ياسر عرفات في نابلس.
33. المشاركة في افتتاح معرض الكتاب في مركز تنمية الطفولة –البيرة.
34. المشاركة في افتتاح مقر المحكمة الشرعية.
35. المشاركة في افتتاح مؤتمر فلسطين الدولي الثامن عشر للطب المخبري.
36. المشاركة في الإحتفالية الخاصة بعيد ميلاد الإمبراطور الياباني.
37. المشاركة في اليوم العالمي الروسي.
38. المشاركة في جلسة نقاش حول عمل محكمة جرائم الفساد.
39. المشاركة في حفل إطلاق دليل الرقابة الداخلية في الهيئات المحلية.
40. المشاركة في حفل إطلاق دليل ودليل المشاركة المجتمعية في الهيئات المحلية.
41. المشاركة في حفل افتتاح محكمة جرائم الفساد.
42. المشاركة في حفل اليوم الوطني لبلغاريا.
43. المشاركة في حفل تخريج تأهيل القيادة المستقبلية.
44. المشاركة في حفل تكريم مبدعي فلسطين السادس.
45. المشاركة في فعاليات حفل إعلان جائزة ياسر عرفات للإنجاز.
46. المشاركة في مناقشة ورقة مرجعية لدراسة علاقة الفساد بانتهاك حقوق الإنسان.
47. المشاركة في مؤتمر اتحاد الصحفيين العرب.
48. المشاركة في مؤتمر النيابة.
49. المشاركة في مؤتمر بيت المقدس الإسلامي الدولي الخامس.
50. المشاركة في مؤتمر جمعية مدققي الحسابات.
51. المشاركة في مؤتمر فلسطين والقانون الدولي.

52. المشاركة في مؤتمر نزاهة قطاع المياه في فلسطين.
53. المشاركة في ندوة بعنوان "إفلات الفاسدين من العقاب" في الواقع الفلسطيني.
54. المشاركة في ندوة بعنوان النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في الثقافة الإسلامية والعربية.
55. المشاركة في ندوة بمناسبة مرور 10 سنوات على محكمة العدل الدولية بشأن الجدار.
56. المشاركة في ورشة عمل إقرار الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة.
57. المشاركة في ورشة عمل قانون حق الحصول على المعلومات.

المعيقات والتحديات:

يمكن حصر كافة المعيقات والتحديات التي واجهت الهيئة خلال الفترة السابقة:

أولاً : الاحتلال الاسرائيلي:

يشكل الاحتلال الاسرائيلي التحدي الأكبر والمعيق الأساسي لجهود مكافحة الفساد، حيث أنه قد تعذر إجراء التحقيقات أو جلب واحضار المتهمين في المناطق التي تقع خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية والتي تعرف بمناطق C ، وكذلك قيام الاحتلال الاسرائيلي بحماية المجرمين من مرتكبي جرائم الفساد من خلال منع توقيف أو التحقيق مع المتهمين بجرائم فساد من الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الزرقاء.

ثانياً :التعاون القضائي الدولي والإقليمي:

- لقد تقدمت النيابة العامة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد بأكثر من مذكرة لاسترداد مجرمين ولم يتم تنفيذ أي منها بحجج ودواعي مختلفة، الأمر الذي يجعل عدم الإلتزام بالمساعدة القضائية الدولية من الدول العربية الأطراف باتفاقية الرياض عائقاً أمام مواصلة التحقيقات وجلب المتهمين سواءً للتحقيق معهم أو إحالتهم للمحاكمة.

- عدم توافر بعض وسائل التحقيق والمعدات اللازمة لمتابعة التحقيق أو البحث واكتشاف جرائم الفساد، وذلك لعدة أسباب الاحتلال أحدها (منع إدخال بعض المعدات) مما يوجب علينا السعي لتحديد الأولويات بتوفير المعدات والوسائل التقنية الحديثة اللازمة من خلال التنسيق مع الجهات المختصة.

ثالثاً: معيقات وتحديات داخلية:

- مُدد وإجراءات التقاضي والمحاكمة أمام محكمة الاستئناف والنقض وتحديداً فيما يخص الدفوع الشكلية التي تثار قبل البت بموضوع الدعوى مما يعرقل إجراءات التقاضي ويؤدي إلى عدم إمكانية الإسراع بالدعوى أمام محكمة جرائم الفساد، مما يستدعي إجراء تعديلات تشريعية أو

اتخاذ إجراءات من قبل مجلس القضاء الأعلى فيما يخص مُدد وإجراءات الاستئناف والنقض المثارة قبل الحكم بالدعوى.

- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتاً، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.
- هناك ملفات ترد من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الهيئة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق.
- عدم وجود نظام مالي خاص بهيئة مكافحة الفساد يعزز استقلالية الهيئة حيث يطبق النظام المالي الحكومي حالياً.
- عدم وجود نظام مشتريات خاص بالهيئة يعزز استقلالية الهيئة حيث يطبق نظام المشتريات الحكومي حالياً.
- عدم وجود بيانات كاملة عن العناوين والمقرات والأشخاص القائمين على العديد من مؤسسات المجتمع المدني وبعض الاتحادات والنقابات.
- صعوبة إرسال الإقرارات للمكلفين الخاضعين من السلك الدبلوماسي الفلسطيني، حيث أن العديد من الدول التي توجد بها سفارات وممثليات وقنصليات دولة فلسطين لا يوجد اتصال مباشر للبريد الفلسطيني معها وجاري العمل على البحث عن آلية لضمان توصيل الإقرارات للمكلفين الخاضعين.
- وجود اختلاف بين احصائيات وبيانات وزارة المالية حول المكلفين الخاضعين مع بيانات وإحصائيات ديوان الموظفين العام من حيث مكان عمل العديد من الموظفين الخاضعين لتعبئة الإقرارات.